الأمم المتحدة

E/CN.5/2025/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 November 2024
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والستون

10-14 شباط/فبراير 2025

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والستين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامَي 2023 و 2024.

* E/CN.5/2025/1.

181224 051224 24-21903 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي 2023 و 2024

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين 2023 و 2024. وهو يبرز الإنجازات البرنامجية للمعهد خلال هذه الفترة ويعرض حالته المؤسسية والمالية.

وقد انطوى العامان الماضيان على فرص وتحديات على حد سواء. ففي عام 2023، احتفل المعهدُ بالذكرى السنوية الستين لتأسيسه، مما أتاح الفرصة لتسليط الضوء على ستة عقود من مساهماته في بعثة الأمم المتحدة من خلال البحوث المتعددة التخصصات التي تركز على السياسات، وعقد الاجتماعات لأصحاب المصلحة وقادة الفكر، لا سيما من بلدان الجنوب، وتعزيز نُهج التنمية البديلة التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة والشمول. وخلال سنة الاحتفال بالذكرى السنوية هذه، عزز المعهد من ظهوره وتأثيره عن طريق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ومعرض خاص بعنوان "فن المساواة: رحلة إلى العدالة". وفي ظل سياق عالمي مليء بالتحديات يتسم بأوجه عدم المساواة الهيكلية والمنهجية والأزمات المترابطة وأشكال الظلم، نفذ المعهد استراتيجيته المؤسسية المعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد"، من خلال أنشطة البحث والتأثير التي تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وإلى الترويج لعقد اجتماعي – بيئي جديد. وشهد عام 2024 أيضاً تحولاً مؤسسياً مهماً بتعيين مدير جديد.

وقد تناول عمل المعهد، الذي تم تجميعه في خمسة برامج، أولويات التنمية على مستوى المنظومة، التي يجسدها الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. ودعمت بحوث المعهد بشكل مباشر عمل لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستعانت أيضا منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بالنتائج التي توصلت إليها بحوث المعهد. وقام باحثو المعهد بإسداء المشورة أو تقديم الإحاطات بانتظام إلى تلك الجهات صاحبة المصلحة، حيث زودوها بالمعارف، وأثروا المناقشات، وطرحوا بدائل سياساتية قائمة على الأدلة.

ويُموَّل المعهد بالكامل من التبرعات لضمان وفائه بولايته ومهامه الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويعرب المعهد عن امتنانه لشركائه في التمويل خلال فترة السنتين، أي إسبانيا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، التي بدونها لم يكن من الممكن تنفيذ أي من أنشطة المعهد. وفي الربع الأخير من عام 2024، وصل المركز المالي للمعهد إلى نقطة أزمة، حيث استنفدت الاحتياطيات المالية وأصبحت العمليات مهددة. ويلزم بذل جهود كبيرة لتنويع التمويل الأساسي وزيادة تمويل المشاريع.

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين 2024-2023. ويُقدَّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقاً للترتيبات المحددة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة 1 آب/أغسطس 1963.

2 - وقد أُنشئ المعهد في عام 1963 ليكون منظمة مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة تناط بها ولاية إجراء بحوث ذات صلة بالسياسات في الأبعاد الاجتماعية للتنمية. وعلى مدى ستة عقود، ظل المعهد في صدارة الجهود الرامية إلى ضمان إبقاء المسائل الاجتماعية في طليعة الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة. والمعهد هو المؤسسة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تركز على البحث في القضايا الاجتماعية التي غالبًا ما يتم إغفالها في سياسات وممارسات التنمية.

3 - والمعهد، بوصفه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة يُشهد لها بامتياز بحوثها، يسخر قدرته على الحشد على الصعيد العالمي لتعبئة شبكة دولية من الأكاديميين ومقرري السياسات والممارسين، مما يتيح على السواء إنشاء قاعدة معرفية متنوعة وتعددا في الأفكار لتسترشد بذلك منظومة الأمم المتحدة فيما تقوم به من أعمال تتعلق بمسائل التنمية الاجتماعية.

4 - وقد استرشد العملُ المنجز خلال فترة السنتين بالاستراتيجية المؤسسية للمعهد للفترة 2021-2025 المعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد". وتعزّز الاستراتيجية التركيز الأساسي للمعهد على فهم ومعالجة أوجه عدم المساواة وما يتصل بها من أوجه الظلم بوصفهما شرطين أساسين لتحقيق الرؤية المفضية إلى التحول الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتمشى الاستراتيجية مع الشواغل والمواضيع ذات الأولوية لدى منظومة الأمم المتحدة، الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد نظرت خطط العمل السنوية أيضا في الشواغل والمواضيع ذات الأولوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية.

5 - وأثبت المعهد نفسه كجهة فاعلة رئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي العالمي، حيث يسهم بنشاط في تنفيذ خطة عام 2030. ويعمل المعهد بوصفه مركزا للمعارف ومنصة لعقد المناقشات المهمة لأصحاب المصلحة المتعددين تركز على التنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وقدم المعهد مساهمات كبيرة في عمليات ومناسبات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والدورتان الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المعهد استراتيجية المشاركة الخاصة به للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

6 - ويموَّل المعهد بالكامل من التبرعات ويتولى مجلسٌ مستقل إدارة أعماله. ويوفر هذا الترتيب للمعهد الاستقلالية اللازمة لإنتاج بحوث مستقلة عالية الجودة وإشراك المجتمعات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة. ويعتمد المعهد على الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء لضمان تنفيذ ولايته الأساسية ووظائفه الأساسية المتمثلة في دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

7 - وقد أنهت السويد وسويسرا، وهما داعمان للمعهد منذ فترة طويلة، دعمهما المالي في نهاية عام 2022، وبذلك شهدت فترة السنتين بذل جهود لإقامة شراكات جديدة وتأمين اتفاقيات تمويل جديدة. وخلال هذه الفترة، زادت ألمانيا من مساهماتها السنوية في مكتب بون بشكل كبير، وفي عام 2024 قدمت

جمهورية كوريا تمويلاً مؤسسيًا للمرة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل فنلندا وسويسرا تقديم مساهمات سنوية للمعهد، وتجري حالياً مفاوضات بشأن اتفاقية تمويل جديدة مع إسبانيا. ومع ذلك، وبعد استنفاد معظم احتياطيات المعهد المؤسسية خلال فترة السنتين، هناك حاجة ملحة لحشد موارد إضافية إذا كان المعهد يهدف إلى الحفاظ على قدرته التشغيلية من أجل الوفاء بولايته واستراتيجيته المؤسسية.

ثانيا - الإطار الاستراتيجي

8 - يغطي هذا التقرير منتصف المدة المحددة للاستراتيجية المؤسسية للمعهد للفترة 2021-2025 المعنونة "التغلب على أوجه عدم المساواة: نحو إقامة عقد إيكولوجي اجتماعي جديد"، وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة الست. ويهدف برنامج عمل تنفيذ الاستراتيجية إلى توضيح الرؤية في التركيز على الموضوع الشامل المتمثل في فهم أوجه عدم المساواة والحد منها وتفكيك أشكال الظلم ذات الصلة، ويدعو، علاوة على ذلك، إلى تجديد العقود الاجتماعية بحيث تصبح أكثر شمولا ومراعاة من الناحية الإيكولوجية.

9 - ويُجري المعهد في إطار استراتيجيته بحوثا بشأن الموضوعات التي تهم الشعوب والبلدان الأشد حرماناً. ويعترف بأن تحقيق التنمية المستدامة على نطاق عالمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية داخل الأمم وفيما بينها، بغض النظر عن مستويات الدخل. ومن الأهداف الأساسية للمعهد تعميم ونشر الأدلة والتحليلات والأفكار والاستراتيجيات، التي وضعت بالتعاون مع شبكات البحوث التابعة له والجهات صاحبة المصلحة المعنية بأعماله، والتي يمكن أن تساعد في تشكيل المناقشات والتأثير على صياغة السياسات وتنفيذ الممارسات الرامية إلى الحد من انعدام المساواة بمختلف أبعاده. ومن خلال القيام بذلك، يسعى المعهد إلى تعزيز نتائج إنمائية أكثر إنصافا وشمولا واستدامة من خلال التنفيذ الناجح لخطة عام 2030، مع تركيز خاص على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

10 - وترتبط الاستراتيجية والأهداف بخمسة برامج بحثية. وتركز أربعة من هذه البرامج، وهي السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول؛ والعدالة الجنسانية والتنمية؛ والاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول؛ والعدالة البيئية والمناخية، على البحوث الموجهة نحو السياسات. وهي تهدف إلى الإسهام في السياسات والممارسات التي تقلل من أوجه عدم المساواة وتكافح الظلم في مختلف الأبعاد. وهي تسعى أيضا إلى تشكيل عقود اجتماعية مقبلة أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وأكثر تمشيا مع إعمال جميع حقوق الإنسان، وهو ما يشير إليه المعهد بالعقود الاجتماعية البيئية. أما البرنامج الخامس، الذي يقوده المكتب التابع للمعهد في بون، ألمانيا، فهو مخصص لتعزيز قبول مقرري السياسات والممارسين لبحوث المعهد وزيادة تأثير هذه البحوث في أوساطهم. وهو يركز أيضا على بناء الشراكات والتحالفات المؤثرة لدعم عمليات الانتقال العادلة والعقود الاجتماعية البيئية.

11 - ويتعاون المعهد مع باحثين ومؤسسات من شبكته البحثية الواسعة والآخذة في النمو - بحيث توسع نطاق وجود المعهد وتأثيره على الصعيد العالمي - من أجل الاشتراك في تصميم البحوث وإنتاج المعارف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المعهد توسيع شبكة بحوث جديدة، هي الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد، بالشراكة مع تحالف الاقتصاد الأخضر. وأنشأ أيضا شراكات جديدة ووسع الشبكات القائمة بشأن قضايا عدم المساواة، والفقر، والرعاية، والانتقال العادل، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقياس أداء الاستدامة، والسياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول.

12 - واستراتيجية المعهد الجديدة هي امتداد لالتزامه الطويل الأمد بتعميم بحوثه على الجماهير الحالية والجديدة بطريقة تفاعلية ومبتكرة، فضلا عن الإنتاج المشترك للمعارف مع شبكة من الباحثين والممارسين يتحقق فيها التوازن من حيث التنوع الجنساني والتنوع الإقليمي.

ثالثا - خطة البحوث: التغلب على أوجه عدم المساواة

13 - مع تبقي ست سنوات فقط من عقد العمل لتحقيق الأهداف العالمية الواردة في خطة عام 2030، يركز المعهد بحوثه على أوجه عدم المساواة باعتبارها أحد أهم التحديات الإنمائية. فأوجه عدم المساواة يمكن أن تؤدي إلى جعل الاقتصادات والمجتمعات والبيئات أكثر عرضة للأزمات، التي بدورها تؤدي إلى تفاقم الانقسامات والتصدعات داخلها.

14 - وخلال فترة السنتين، أصدر المعهد عدة تقارير ونشر منصات معرفية مؤثرة أسهمت في المناقشات المتعلقة بالتنمية وقدمت توجيهات سياساتية لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص. وتشمل النقاط البارزة الرئيسية ما يلي: *الهجرة وعدم المساواة في بلدان الجنوب: أدلة من مركز الهجرة من أجل التنمية والمساواة*: *جذور القدرة على الصمود في أفريقيا - نهج تحويلي*، والخلاصة الإلكترونية المعنونة *دراسة عالمية عن العقود الاجتماعية البيئية الجديدة*، وتقرير مشترك بين الوكالات بعنوان *الاستثمارات في رعاية الأطفال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في آسيا والمحيط الهادئ*، و*موسوعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني*، و*المنصة الإلكترونية لمؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة: إعادة تعريف الإبلاغ بشأن التنمية المستدامة والمجتمع الرقمي العالمي بشأن الرعاية*.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت مجموعة متنوعة من الأنشطة البحثية والفعاليات والنواتج الإضافية لمساعدة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع الإنمائي العالمي في تنفيذ خطة عام 2030. وامتد هذا الدعم أيضا ليشمل مبادرات رفيعة المستوى مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وتركزت جهود كبيرة على الاستفادة من بحوث المعهد في الدورات التدريبية وأنشطة بناء القدرات، وإعداد مواد مستمدة من البحوث لمساعدة مقرري السياسات والممارسين في مجال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أنشطة تهدف إلى ربط البحوث والتوعية بالفنون.

16 - ووسع المعهد نطاق مشاركته مع مجموعة العشرين وشبكة Think 20 برئاسة البرازيل من خلال مختلف أوجه التعاون مثل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، والفريق العامل المعني بتمكين المرأة والفريق العامل المعني بالتنمية. وانضم المعهد إلى التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية والشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول

17 - يعرّف المعهد السياسة الاجتماعية بأنها التدخلات العامة التي تضمن مستويات معيشية ملائمة وآمنة تمكّن جميع الناس من السعي نحو تحقيق كامل إمكاناتهم وتطويرها. وإن السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة والسياسات والممارسات غير المستدامة. ويهدف البرنامج إلى استكشاف كيفية تأثير السلطة والمؤسسات والمعايير على تصميم السياسات وتنفيذها

وعلى نتائجها في سياقات مختلفة، واستكشاف المسارات القائمة لإرساء عقد إيكولوجي اجتماعي جديد يكفل للجميع الحقوق الاجتماعية والعدالة البيئية.

18 - وخلال فترة السنتين، تركز العمل على البحوث وإحداث التأثير والشراكات وأنشطة التوعية بشأن كيفية الحد من أوجه عدم المساواة، وإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة، وإبرام عقود مالية عادلة، وتسخير الهجرة من أجل المساواة والتنمية. واختتم فريق السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول دوره في مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة، الذي شمل تنسيقَ نشر تقرير سياساتي يلخص النتائج الرئيسية وتنظيمَ ندوة سياساتية لإصدار التقرير. وشارك المعهد في تنظيم نسختين من الاحتفالات باليوم العالمي للعمل الاجتماعي في الأمم المتحدة بجنيف. وفي عام 2023، دخل المعهد في شراكة مع نادي مدريد في إطار التحضير لحواره السياساتي السنوي المنعقد في برازيليا. وبالإضافة إلى ذلك، واصل فريق السياسة الاجتماعية المفضية إلى التحول نشر التقرير الرئيسي لعام 2022 المعنون *أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي جديد* والترويج له، الذي شمل مناسبة إصدار رفيعة المستوى في برلين، وكذلك عروض تقديمية في مؤتمرات عالمية وحلقات دراسية شبكية وحلقات عمل.

1 - الهجرة وعدم المساواة في بلدان الجنوب: أدلة من مركز الهجرة من أجل التنمية والمساواة

19 - في عام 2023، اضطلع المعهد بدور محوري في النهوض بالبحوث المتعلقة بالهجرة من خلال تعاونه مع مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة، مع التركيز على الهجرة وعدم المساواة في بلدان الجنوب. ونسق المعهد نشر تقرير سياساتي يلخص النتائج الرئيسية للمشروع. ويستكشف التقرير الروابط المعقدة بين الهجرة والتنمية وعدم المساواة في بلدان الجنوب، مع التركيز على ستة ممرات للهجرة بين بلدان الجنوب. ويعرض التقرير بيانات جديدة بشأن مواضيع مثل الشؤون الجنسانية والأطفال والتكنولوجيات الرقمية، ويتحدى وجهات النظر التي تتمحور حول بلدان الشمال ويبرز الحاجة إلى سياسات هجرة محددة السياق وقائمة على حقوق الإنسان تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية وتضاعف من إمكانات التنمية التي تنطوي عليها الهجرة. وشاركت في الندوة منظماتٌ دولية ومقررو سياسات دوليون ناقشوا قضايا تتعلق بانعدام المساواة والشؤون الجنسانية والعنصرية، وذلك بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت. واشترك المعهد في استضافة مناسبة جانبية في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في عام 2024. وقد انتهى رسميا مشروع الهجرة من أجل التنمية والمساواة في شباط/فبراير 2024، لكن أعمال المركز مستمرة.

2 - تمهيد الطريق إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

20 - في عام 2025، سيُعقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية لمعالجة الثغرات وإعادة الالتزام بتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية لعام 1995، وكذلك معالجة القضايا الاجتماعية الراهنة. وفي الفترة التي تسبق القمة، بدأ المعهد سلسلة من الأنشطة البحثية وأنشطة التأثير، بما في ذلك مشاورات عالمية وحوارات إقليمية عبر الإنترنت مع خبراء رئيسيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلدان الشمال الأوروبي. وتهدف هذه الجهود إلى جمع توصيات سياساتية قائمة على الأدلة بشأن قضايا رئيسية مثل الفقر وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي من أجل صياغة الإعلان السياسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتوجيه بحوث المعهد في المستقبل.

3 - النتائج والآثار الأخرى

21 - تشمل النتائج والآثار الأخرى ما يلي:

(أ) **مؤتمر السياسات الاجتماعية في أفريقيا** - في شراكة مع مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا ورئيس بحوث السياسات الاجتماعية في مبادرة جنوب أفريقيا لرؤساء البحوث (جامعة جنوب أفريقيا)، شارك المعهد في استضافة نسخة عام 2024 من مؤتمر السياسة الاجتماعية في أفريقيا، وهو مؤتمر مختلط عُقد في بريتوريا بشأن موضوع "السياسة الاجتماعية في أفريقيا ما بعد كوفيد-19: البحث عن بنية شاملة ومنصفة"، ومحاضرة ثانديكا مكانداويري التذكارية السنوية، تكريمًا لأعمال المدير السابق للمعهد ثانديكا مكانداوير؛

(ب) **الشراكة مع الحوار السياساتي السنوي لنادي مدريد** - في عام 2023، أقام المعهد شراكة مع نادي مدريد من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية وعمليات الانتقال العادل والحوكمة الديمقراطية، والنهوض بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ. وقاد المعهدُ الفريقَ العامل 1 بشأن "تغيير النظام من أجل التحول الاقتصادي"، وركز على العقود المالية العادلة، وقام بنشر ورقة موقف. وقُدمت التوصيات إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بهدف تشكيل عمليات الأمم المتحدة المقبلة مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في عام 2025. وواصل المعهد تعاونه مع نادي مدريد في عام 2024، حيث شارك في فريق عامل معني بالتعاون الضريبي الدولي في إطار التحضير للحوار السياساتي السنوي لعام 2024 بشأن "تمويل التنمية المستدامة"؛

(ج) **اليوم العالمي للعمل الاجتماعي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف** - خلال فترة السنتين، أبرز اليوم العالمي للعمل الاجتماعي مواضيع محورية تعالج التحديات المتغيرة في مجال العمل الاجتماعي والاستدامة العالمية. وفي عام 2023، انصب التركيز على احترام التنوع من خلال العمل الاجتماعي المشترك، مع التأكيد على دور العمل الاجتماعي في تعزيز الوحدة والتفاهم بين المجتمعات المتنوعة. وبناءً على هذا الموضوع، تناولت فعاليات اليوم العالمي للعمل الاجتماعي لعام 2024، التي عُقدت في جنيف وعبر الإنترنت، موضوع "'العيش الكريم' في العمل الاجتماعي: الاشتراك في بناء مستقبل مستدام وعادل"، واستكشفت الكيفية التي يمكن بها لأنظمة القيم البديلة أن توجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل الاجتماعي نحو تعايش أكثر انسجامًا مع الطبيعة وأن تعزز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية؛

(د) **التقرير الرئيسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المعنون *أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي جديد والترويج له: التوعية والنشر*** - أدى إصدار التقرير الرئيسي للمعهد لعام 2022 بعنوان *'أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي* جديد إلى إطلاق جهود التوعية، بما يشمل مناسبات مثل فعاليات إصدار التقرير في برلين التي اشتركت في استضافتها مؤسسة روبرت بوش، وعروض تقديمية في مؤتمرات عالمية مثل مؤتمر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 في بيرغن في النرويج، ومناسبة عامة في هلسنكي في عام 2024. وقد نشر التقرير من خلال الحلقات الدراسية الشبكية والإحاطات والإصدارات المترجمة، ووصل عدد مشاهداته إلى 555 6 مشاهدة في عامي 2023 و 2024. وقد استرشدت به المبادرات الرئيسية، مثل

الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد وأنشطة برنامج بون الأخرى، وكان له تأثير على شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني. وأسهم التقرير أيضًا في شراكات بحثية جديدة مثل التعاون مع المشروع المعنون "مجتمعات النخبة العابرة للحدود الوطنية وإعادة إنتاج أوجه عدم المساواة" (جامعة أكسفورد والمركز الجنوبي للدراسات المتعلقة بعدم المساواة التابع لجامعة ويتس)، ودورات بناء القدرات والدورات التدريبية، وألهم وضع منشورات متنوعة ومدونات صوتية وأدوات سياساتية.

باء - العدالة الجنسانية والتنمية

21 - يتناول برنامج العدالة الجنسانية والتنمية التابع للمعهد الأسس الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين من خلال البحوث المبتكرة وتحليل السياسات. ويدرس البرنامج، استنادًا إلى إطاره التأسيسي المعنون "ماسة الرعاية"، أوجه تقاطع الرعاية مع التحديات العالمية البالغة الأهمية مثل تغير المناخ والحركات المناهضة للمنظور الجنساني وإدماج مجتمع الميم. ومن خلال دمج المنظورات النسوية من بلدان الجنوب وتوظيف نهج متعدد الجوانب، يسهم البرنامج في تشكيل أطر السياسات الدولية التي تعزز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويسترشَد ببحوثه القائمة على الأدلة في تطوير حلول سياساتية شاملة ومستدامة.

22 - وطرح البرنامج مناقشات بشأن الرعاية، والسياسة الخارجية النسوية، وردود الفعل العنيفة على مسألة المساواة بين الجنسين. وقُدمت موجزات سياساتية في منتديات مهمة، بما في ذلك الدورتان السابعة والستون والثامنة والستون للجنة وضع المرأة، والدورتان الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

23 - وبالتعاون مع التحالف العالمي من أجل الرعاية ومؤسسة أفينا وأوكسفام ومركز بحوث التنمية الدولية، بدأ المعهد مبادرة المناخ والرعاية من أجل دمج الرعاية في استراتيجيات المناخ. ويعمل المعهد أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصية بسياسات شاملة بشأن رعاية الأطفال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

25 - وقد وضع البرنامج دورة تدريبية عن التقاطعية مصممة خصيصًا لموظفي الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. واستكشف بحثٌ في المكسيك أجري مع معهد ليفي آثار سياسات الرعاية على استخدام الوقت والفقر. وفي شيلي، استُرشِد بالمعهد في إصلاحات سياسات الرعاية.

1 - دعم السياسة الخارجية النسوية لإسبانيا

26 - تعاوَن المعهد مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي في عملها المتعلق بالسياسة العامة الخارجية النسوية من خلال المنشورات وأنشطة التعاون ومبادرات بناء القدرات. وشملت الإنجازات الرئيسية ورقة عن الحركات المناهضة للمنظور الجنساني تبحث في كيفية استفادة بعض الجهات الفاعلة من سرديات التنمية للحد من حقوق مجتمع الميم الموسّع وتقييد الصحة الجنسية والإنجابية. وقد نشرنا كتابين رئيسيين هما؛ *Care and Ecofeminism*، الذي تم إنتاجه بالاشتراك مع مؤسسة كارولينا (Fundación Carolina)، والذي يستكشف الرعاية والاستقلالية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. أما الكتاب الثاني، *Desire and Conflict*، الذي اشتركنا في تحريره مع صندوق الثقافة الاقتصادية (Fondo de Cultura Económica)، فينتقد الخطابات الجنسانية والهياكل الأبوية السائدة.

27 - وفي عام 2023، بدأ المعهد أيضا دورة "الشؤون الجنسانية والتقاطعية في التنمية والتعاون الدولي"، التي اعتمدتها الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي للتعلم المشترك بين الوكالات. وتدمج هذه الدورة المنظوراتِ النسوية في الممارسات الإنمائية، وقد عُرضت في مؤتمري خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعامي 2022 و 2023، مما يدل على التزام المعهد بتعزيز النهج النسوية والتقاطعية في السياسة العالمية.

2 - دعم التحالف العالمي من أجل الرعاية

28 - استكشفَ هذا البرنامج التقاطعَ بين التكنولوجيا وأعمال الرعاية والسياسات العامة، بالتعاون مع التحالف العالمي من أجل الرعاية. ودعم المعهدُ فريق أمريكا اللاتينية المعني بالعدالة والمساواة في دراسته بشأن سياسات الأبوة والرعاية في الأرجنتين، وشارك في منتدى الاستثمار المتعلق بالمنظور الجنساني في أمريكا اللاتينية. وتمثل أحد الإنجازات المهمة في إنشاء المجتمع الرقمي العالمي المعني بالرعاية في مكسيكو سيتي، الذي يعمل كمركز عالمي للبحوث والسياسات المتعلقة بالرعاية. وأنشأ المعهد أيضا صندوق ابتكارات السياسة العامة لاقتصاد الرعاية، الذي قدم منحًا لمشاريع في أوروغواي والبرازيل وكولومبيا والمكسيك. وفي عام 2023، قدم المعهد المشورة بشأن المساواة بين الجنسين خلال العملية الدستورية في شيلي في إطار فريق الخبراء الدوليين. وشارك بالإضافة إلى ذلك في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث استضاف حلقة نقاش بعنوان "التحولات المناخية العادلة بين الجنسين". وقد أبرز هذا الحوار ستة تقاطعات رئيسية بين قضايا الرعاية والمناخ، مما أدى إلى إطلاق مبادرة المناخ والرعاية في عام 2024، بالتعاون مع مؤسسة أفينا وأوكسفام كندا، والتحالف العالمي من أجل الرعاية، وبدعم من مركز بحوث التنمية الدولية.

29 - وفي عام 2024، أعد المعهد موجزين خاصين بمجموعة 20T لفائدة مجموعة العشرين بشأن النهوض باقتصاد الرعاية وترجمة التزامات مجموعة العشرين إلى أفعال. وفي الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، قاد المعهد فعاليات بشأن اقتصاد الرعاية وتغير المناخ والتحديات الإقليمية الأفريقية. وفي إطار مبادرة الرعاية والمناخ، وسّع المعهد الإطار الذي يربط بين سياسات الرعاية وقضايا المناخ.

30 - وقدم المعهد أيضا إسهامات في الدراسة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الرعاية من منظور حقوق الإنسان والمعنونة "الصلة بين الرعاية والمناخ"، وهي دراسة نظرت في آثار المناخ على الرعاية من خلال منظور تقاطعي يراعي الفوارق بين الجنسين وقدمت توصيات سياساتية.

3 - الرعاية الاجتماعية في المكسيك

31 - يوفر هذا المشروع الذي يقوده معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد ليفي للاقتصاد التابع لكلية بارد رؤى رئيسية لنظام الرعاية الوطنية في المكسيك من خلال تقييم آثار ثلاث من سياسات الرعاية الاجتماعية، وهي رعاية الأطفال الشاملة وساعات الدراسة الممتدة وخدمات رعاية المسنين، على كل من التوظيف واستخدام الوقت والفقر. ويقيّم المشروع، باستخدام مقياس معهد ليفي لفقر الوقت والدخل، الكيفية التي يمكن بها لهذه السياسات أن تقلل من فقر الوقت والدخل وأن تعيد توزيع العمالة.

32 - وتركز الدراسة، التي أجريت على مرحلتين، على رعاية الأطفال وساعات الدراسة أولا ثم على رعاية كبار السن. وفي عام 2023، قدمت ورقتا عمل للمعهد الوطني للمرأة في المكسيك توجيهاتٍ سياساتية تؤكد على الفوائد الأوسع نطاقاً لسياسات الرعاية بالنسبة لعمالة المرأة والمساواة بين الجنسين.

33 - وفي عام 2024، أعد موجز سياساتي يحدد الآثار المترتبة على السياسات استنادا إلى مشروع "تقييم أثر توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية في المكسيك: استخدام الوقت والعمالة والفقر". ويركز هذا الموجز على الإمكانات التي تنطوي عليها خدمات الرعاية الشاملة في مجالات الحد من الفقر والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع التركيز على تأثير أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على حصول المرأة على فرص العمل والمشاركة السياسية.

4 - المساواة بين الجنسين والنمو الشامل والاستثمار في اقتصاد الرعاية

34 - أسهم المعهد في تقرير جديد نُشر في إطار البرنامج المشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية عن "تعزيز العمل اللائق للمرأة من خلال سياسات النمو الشامل والاستثمار في اقتصاد الرعاية". وساعد المعهد في توحيد ومراجعة النتائج المستخلصة من دراسات الحالة التي تقيّم حزم الحوافز المالية في 11 بلداً باستخدام منظور للمساواة بين الجنسين يستند إلى أداة لتقييم السياسات وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعُرضت نتائج التقرير في اجتماع لفريق الخبراء عقدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة واستضافته جامعة إسطنبول التقنية.

5 - النتائج والآثار الأخرى

35 - تشمل النتائج والآثار الأخرى ما يلي:

(أ) **الاستثمارات في رعاية الأطفال من أجل المساواة بين الجنسين في آسيا والمحيط الهادئ** - في عام 2023، تعاون المعهد مع مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي لدراسة موضوع توفير رعاية الأطفال في 48 بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويبرز التقرير الأثر الإيجابي للاستثمار في رعاية الأطفال على المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والتنمية المستدامة. وهو يقدم توصيات ورؤى سياساتية مستقاة من دراسات حالة في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجورجيا وسري لانكا والفلبين ومنغوليا ونيبال، ويدعو إلى زيادة الاستثمار في أنظمة رعاية الأطفال الشاملة والميسورة التكلفة والجيدة؛

(ب) **الفريق العامل المعني بتمكين المرأة** - في عام 2024، دُعي المعهد إلى الانضمام إلى الفريق العامل المعني بتمكين المرأة، الذي تُشارك فيه بنشاط الدولُ الأعضاء والبلدانُ الضيفة وممثلو المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويشارك المعهد في عملية صياغة إعلان وزاري يركز على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتؤكد هذه المشاركة التزام المعهد بتعزيز حقوق المرأة ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية على المستوى العالمي.

جيم - الاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول

36 - يبحث برنامج الاقتصادات البديلة المفضية إلى التحول مختلف النهج السياساتية والنماذج الاقتصادية القابلة للتطبيق والمنصفة والمستدامة بيئيًا. ويهدف إلى تحديد طرق مبتكرة لقياس استدامة هذه النماذج من حيث الأداء البيئي والاجتماعي والأداء المتعلق بالحوكمة، بما يتمشى مع خطة عام 2030. ويستكشف البرنامج أيضًا المعايير والقيم الأساسية لهذه النماذج، وتنظيمها، وصلاتها بالعمل الجماعي والسياسات التقدمية، ودورها في الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز عقد اجتماعي بيئي جديد.

37 - وخلال فترة السنتين، اكتسب هذا البرنامج زخمًا، حيث أحرز تقدما في عمله في مجال النماذج الاقتصادية المستندة إلى المساواة والمستدامة بيئيًا التي تتناول الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالحوكمة. وواصل أيضًا استكشاف طرق مبتكرة لقياس الاستدامة بما يتمشى مع الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة من أجل "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي".

38 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير 2023 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024، أحرِز تقدم كبير في مجال النهوض بالإبلاغ عن الاستدامة وفي استكشاف النماذج الاقتصادية البديلة. وزاد بشكل ملحوظ عدد المستخدمين المشتركين في منصة مؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة. وعلاوةً على ذلك، حظيت المؤشرات بتأييد الجهات الواضعة للمعايير والشركات الاستشارية العالمية والإقليمية البارزة، مثل الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنصة إدارة التأثير وشركة KPMG، مما يجعلها إطارًا رئيسيًا لمستقبل مؤشرات ومنهجيات الإبلاغ عن الاستدامة.

39 - وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرة بحثية رائدة بشأن اقتصاديات الحياة، تقدم نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يركز على النظم الشاملة والمستدامة. وقد حظي هذا النموذج بتأييد الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، مما يبرز أهميته على الساحة العالمية.

1 - مؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة

40 - في عام 2023، حقق المعهد إنجازاً رئيسياً ببدء العمل بالمنصة الإلكترونية لمؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتوفر هذه المنصة أداة سهلة الاستخدام لتقييم الاستدامة في المؤسسات التي تتوخى الربح ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وخلال فترة السنتين، ركز المعهد على الترويج للمنصة من خلال الفعاليات وحلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية، بما في ذلك أنشطة التعاون مع منظمة 'الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا' (Social Economy Europe) وشبكة الأعمال التجارية المستدامة الأمريكية (American Sustainable Business Network). وساعدت الشراكات التي أقيمت مع مستثمرين مؤثرين مثل Money:Care و Noble Profit على دمج مؤشرات الأداء في أطر الاستثمار، مما عزز تأثيرها. واتسع نطاق انتشار المنصة من خلال التغطية الإعلامية والترجمات الموجهة للجمهورين الألماني والياباني.

41 - وفي عام 2024، ظلت المنصة تنمو من حيث التأثير، حيث جذبت أكثر من 000 1 مشترك. وحظي إطار مؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة باعتراف كبار الجهات العالمية والإقليمية الواضعة للمعايير، بما في ذلك الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنصة إدارة التأثير، ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز وشركة KPMG. وبالإضافة إلى ذلك، سلط بيان الانتخابات الأوروبي الضوء على مؤشرات الأداء المتعلقة بالتنمية المستدامة بوصفها أداة رئيسية لتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي والأداء المتعلق بالحوكمة، مما يعزز دورها في تعزيز الاستدامة والتغيير الاجتماعي على نطاق عالمي.

2 - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

42 - على مدى العقد الماضي، طور المعهد البحوث في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهو ما توج باعتماد قرار الجمعية العامة 281/77، الذي يعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة. ويحدد هذا القرار إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإسهام في التنمية المستدامة ويعترف بها بشكل رسمي، ويبرز البحوث الرائدة التي أجراها المعهد بشأن هذا الموضوع. وفي عام 2023، نشر المعهد ورقة عمل مهمة تحلل خلفية القرار وآثاره، وهي ورقة مهدت الطريق لمفاوضات الجمعية العامة التي أدت إلى اعتماده.

43 - وظل المعهد، باستناده إلى بحوثه التأسيسية، في طليعة تشكيل المعارف في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال فترة السنتين، حيث نشر موسوعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام 2023، التي توفر المعارف بشأن الروابط بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهج الاقتصادية البديلة الأخرى إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتعزيز المعارف في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اشترك المعهد في استضافة عروض افتراضية للموسوعة مع عدة منظمات دولية من قبيل شبكة البحث من أجل المنشآت الاجتماعية (EMES+)، وهي شبكة بحثية تعنى بالمنشآت الاجتماعية. وفي عام 2024، بدأ المعهد بث سلسلة مدونات صوتية بعنوان "أساسيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" تضم 11 مؤلَّفاً من مؤلفي المدخلات المدرجة في الموسوعة. وعلاوة على ذلك، أنشأ المعهد، بوصفه الجهة المنفذة لمركز المعارف التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جائزة آنا ماريا أونيل لتعزيز البحوث في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأسهم أيضا بشكل كبير في تقرير الأمين العام لعام 2024 عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل اللائق وعزز ظهوره في أوساط مجتمع البحوث والممارسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخارجه.

3 - النتائج والآثار الأخرى

44 - تشمل النتائج والآثار الأخرى ما يلي:

(أ) **الصلة بين التنمية والبيئة والسلام في الحدود والأراضي الحدودية** - في الوقت الذي يشكل فيه تغيرُ المناخ والتدهورُ البيئي دافعا للهجرة، يقوم عدد أكبر من البلدان بتحصين حدوده، مما يجعل سكان الأراضي الحدودية أكثر عرضة لخطر الإقصاء من التنمية. وفي عام 2023، اختتم المعهد الأمم مشروعًا وُضعت في إطاره أربع دراسات حالة ومبادئ توجيهية بشأن نهج التنمية المتكاملة في الأراضي الحدودية في ميانمار ومنطقة نهر الميكونغ ودارفور ومنطقة البحيرات الكبرى. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، وُضع مشروع تجريبي لتعزيز سبل العيش في دارفور. وعلى الرغم من موافقة الوكالة الكورية للتعاون الدولي على تمويله، فقد عُلق المشروع في نيسان/أبريل 2023 بسبب النزاع الأهلي في السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اشترك المعهد مع البرنامج الإنمائي في جنيف في استضافة

حلقة عمل لاستكشاف النهج المتكاملة للبلدان الهشة، انخرط فيها مشاركون من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة؛

(ب) **إدارة الديون والاستشارات الائتمانية: دراسة استطلاعية** – في عام 2022، أجرى المعهد دراسة استطلاعية بشأن ممارسات إدارة ديون الأسر المعيشية في مختلف البلدان، درس في إطارها فعالية المشورة المتعلقة بالديون وتأثيرها على الأفراد والظروف الاجتماعية والاقتصادية. وأدى هذا البحث إلى نشر ثلاث ورقات في عام 2023 ركزت على أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصدار ورقة عمل رابعة في نيسان/أبريل 2024 تناولت برامج المساعدة المالية في الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا، وتحديداً ماليزيا وتايلند وإندونيسيا؛

(ج) **اقتصادات الحياة لمعالجة أوجه عدم المساواة** – يدرس هذا المشروع الذي بدأ في عام 2024 الكيفية التي يمكن بها لاقتصادات الحياة – وهي نظم اقتصادية تعطي الأولوية للاستدامة والشمول والإنصاف – أن تعالج الأسباب الجذرية لانعدام المساواة. ويوفر المشروع، بالتعاون مع مجموعة القطاع الرابع، ومركز التأثير، ونظام البحوث والمعلومات للبلدان النامية، ووكالة التعاون الدولي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والبرنامج الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحت رعاية مبادرة العمل العالمي من أجل بحوث اقتصادات الحياة والابتكار، رؤى لمقرري السياسات بشأن الممارسات الاقتصادية المبتكرة، مثل الاقتصادات الدائري والأخضر والاجتماعي والتضامني. وفي تموز/يوليه 2024، كلف الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين بإعداد دراسة عن اقتصادات الحياة لأغراض خطة التنمية لمجموعة العشرين. وفي أيلول/سبتمبر 2024، شارك المعهد في مناسبة جانبية رفيعة المستوى في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التابع للأمم المتحدة، استضافها الاتحاد الأفريقي، لمناقشة مسألة تجاوز الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 ودمج اقتصادات الحياة في الخطط العالمية من أجل تعزيز الرفاه والاستدامة البيئية.

دال – العدالة البيئية والمناخية

45 – يقر برنامج العدالة البيئية والمناخية بأن الاضطرابات البيئية والمناخية التي يسببها الإنسان تشكل تهديدات كبيرة للرفاه والازدهار العالميين. ويدرس البرنامجُ التغيرات المناخية والبيئية من خلال منظور قائم على الحقوق يتبنى نهجًا تقاطعيا لاستكشاف الروابط بين العدالة الاجتماعية والمناخية والبيئية. ويقدم البرنامج أدلة وتحليلات وتوصيات تعزز الاستدامة والمساواة في كل من السياسة والممارسة. وتشمل مجالات تركيزه الرئيسية، في إطار الاستراتيجية المؤسسية الحالية، تيسير عمليات الانتقال التدريجي العادل إلى التنمية الخفيضة الكربون وتعزيز التكيف المفضي إلى التحول والقدرة على الصمود.

46 – وقد عقد البرنامج حوارًا بشأن الشراكات من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة ودرس بشكل نقدي كيف ينظر الباحثون وممثلو المجتمع المدني إليها من حيث الشمول واعتبارات العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، اختتم البرنامج مشروعه المتعلق بحالة القدرة على الصمود في أفريقيا.

1 - حالة القدرة على الصمود في أفريقيا

47 - يهدف المشروع، بالتعاون مع مركز القدرة على الصمود في أفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي، إلى تحديد ومعالجة بعض أوجه القصور والثغرات البالغة الأهمية في السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالقدرة على الصمود. وهو يسعى إلى اقتراح صورة شاملة للقدرة على الصمود مصممة خصيصًا للقارة، وهي صورة تفعّل وتستنسخ أوجه تطبيق فعالة وعملية لمسألة بناء القدرة على الصمود على نحو يدعم التنمية الواعية بالمخاطر. وقد اختتمت المرحلة الأولى من المشروع بتقرير شامل عن *جذور القدرة على الصمود في أفريقيا*، جرى تسليمه في مركز القدرة على الصمود في أفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي في شباط/فبراير 2023. وشمل ذلك ست دراسات حالة وضعت انطلاقا من الآراء الواردة في حوار أصحاب المصلحة في نيفاشا. وخلال المرحلة الثانية، قام المعهد بمراجعة نهج القدرة على الصمود استناداً إلى الآراء الواردة من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة مع مركز القدرة على الصمود التابع للبرنامج الإنمائي ووحدة الحد من مخاطر الكوارث التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد حقق المشروع إنجازاً مهما مع عقد اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين الإدارات التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي في بيشوفتو، إثيوبيا، من 1 إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدى هذا الحدث إلى مزيد من المراجعات وإلى التصديق النهائي على العمل، الأمر الذي تُوِّج بإصدار التقرير خلال المنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث في ويندهوك، في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

48 - ويقدم التقرير المعنون *جذور القدرة على الصمود في أفريقيا* نهجاً شاملاً للقدرة على الصمود مصمماً خصيصاً على نحو يتناسب مع التحديات والفرص الفريدة في السياق الأفريقي. ويؤكد التقرير، الذي أعد من خلال المشاركة المكثفة والبحوث الدقيقة لأصحاب المصلحة، أهمية دمج المعارف المحلية مع الرؤى العلمية. ويقدم التقرير شجرة للقدرة على الصمود تربط بين الدوافع الهيكلية، والقدرات في مجال القدرة على الصمود وعوامل تمكينها، والمداخل السياساتية لبناء القدرة على الصمود على مختلف المستويات. وتوجه هذه الأداة أصحاب المصلحة في استكشاف أوجه الترابط بين المخاطر والقدرة على الصمود. وهي تعزز الفهم المشترك للقدرة على الصمود في جميع أنحاء أفريقيا وهي قابلة للتكيف مع سياقات جغرافية واجتماعية وسياسية محددة. وقد صدر التقرير ونوقش مع مقرري السياسات في المنتدى الإقليمي الأفريقي للحد من مخاطر الكوارث في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

2 - منتدى التعاون البحثي بشأن الانتقال العادل: تقييم الشراكات من أجل الانتقال العادل في مجال الطاقة في سياق السياسات المناخية المتعددة الأطراف

49 - ركز المشروع، الذي بدأ في نيسان/أبريل 2023، على تحديد أصحاب المصلحة في المجتمع المدني لمناقشة الشراكات من أجل الانتقال العادل في مجال الطاقة. وبالتعاون مع الشبكة الدولية للعمل المناخي، والهيئة الدولية للخدمات العامة، ومبادرة معاهدة منع انتشار الوقود الأحفوري، نظم المعهد سلسلة حوارات مع أكثر من 50 خبيرًا عالميًا (60 في المائة منهم من بلدان الجنوب، و 53 في المائة منهم من النساء). وتناولت السلسلة التحديات المفاهيمية والسياساتية والتنفيذية التي تواجهها الشراكات من أجل الانتقال العادل في مجال الطاقة، وركزت على الحوكمة والتمويل وتولي زمام الأمور على المستوى الوطني والعدالة. وأسهمت الرؤى المستقاة من هذه الحوارات في وثيقة مناقشة وموجز سياساتي تم إصدارهما خلال حلقة دراسية شبكية أجريت في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 أثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإثراء المناقشات السياساتية المتعددة الأطراف بشأن الانتقال في مجال الطاقة.

3 - شبكة العمل على كفالة الإنصاف في عمليات الانتقال من الوقود الأحفوري

50 - في عام 2023، أجرى المعهد عملية مسح لتحديد الخبراء الرئيسيين الذين يركزون على العدالة والإنصاف في عمليات الانتقال في مجال الطاقة، مع إبراز الأصوات الجديدة من بلدان الجنوب. وكان الهدف من عملية المسح دمج وجهات النظر المتنوعة من مختلف المجالات السياسية والبيئية، التي غالبًا ما تحتاج إلى مزيد من المشاركة المتبادلة. وبعد عدة أسابيع من المناقشات الثنائية، نظم المعهد مناقشتين متعددتي الجهات الفاعلة شاركت فيهما أوساط أكاديمية ونقابات عمالية ومنظمات غير حكومية وحركات اجتماعية من مختلف المناطق. وقد أرست هذه المناقشات التي تضمنت دراسات حالة من إندونيسيا وجنوب أفريقيا الأساس لوثيقة رؤية بشأن انتقال عادل عالمي أكثر شمولاً تتولى قيادته بلدان الجنوب، ويعزز الحوار والتعاون المستمرين.

51 - وفي عام 2024، أصدر المعهد موجزًا سياساتيا بعنوان "العمل الرعائي في الانتقال العادل: تلبية احتياجات للإنسان والكوكب" يبرز جوانب مهمة لكن غالبًا ما يتم إغفالها في النقاش المتعلق بالانتقال العادل. ويركز الموجز على الحاجة إلى الإنصاف وتلبية الاحتياجات البشرية مع حماية البيئة في الوقت نفسه. ويستند الموجز إلى تجارب ومطالب من مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعات تقديم الرعاية وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والرعاية البيئية والتعليم. ويدعو الموجز إلى إعادة توجيه استراتيجيات الانتقال العادل من أجل تقييم أعمال الرعاية وتمويلها بشكل أفضل، ويؤكد أن السياسات ينبغي أن تعترف بالعاملين في مجال الرعاية وتحمي حقوقهم بما يعود بالنفع على الناس والكوكب على حد سواء.

هاء - تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: برنامج بون

52 - بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، أنشأ المعهد مكتباً في بون يركز على أربعة أهداف هي: (أ) تحديد الثغرات المتعلقة بالمعارف والقدرات فيما يتصل بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وربط هذه الثغرات ببحوث المعهد؛ و (ب) دعم النُهج المتكاملة إزاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأدلة ومنتجات معرفية متعددة التخصصات؛ و (ج) إنشاء شراكات ومنصات للأصوات الآتية من الجنوب العالمي ومنظومة بون للجهات الفاعلة في مجال التنمية؛ و (د) بناء شبكة عقود اجتماعية بيئية تربط بين مقرري السياسات والباحثين والناشطين في جميع أنحاء العالم.

53 - وفي عامي 2023 و 2024، خطا المعهد خطوات كبيرة في تعزيز الحوار بشأن العقود الاجتماعية البيئية والحد من أوجه عدم المساواة. وعُقدت مناسبة لإصدار التقرير الرئيسي للمعهد، المعنون *أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي جديد*، في مؤسسة روبرت بوش في برلين، وذلك بإشراك مقرري سياسات ألمان، وأعضاء في البرلمان، وأفراد من المجتمع المدني، وأكاديميين. وجمعت حلقة دراسية دولية استضافها مقر الأمم المتحدة في بون أعضاء من الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد وشركاء من مركز بون للاستدامة، وتضمنَت كلمة رئيسية ألقاها كارلوس ألفارادو كيسادا، الرئيس السابق لكوستاريكا.

54 - وخلال فترة السنتين، اتسع نطاق الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد وزاد حجمها، حيث وضعت عدة نواتج وأنشطة مؤثرة مثل *الدراسة العالمية بشأن العقود البيئية والاجتماعية الجديدة* ودورة تدريبية لمدة أربعة أيام، فضلا عن إعداد مبادئ توجيهية للحد من أوجه عدم المساواة بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي. وأدت كذلك المشاركةُ الفعالة في المؤتمرات الرفيعة المستوى، مثل مؤتمر قمة برلين للحلول العالمية ومؤتمر هامبورغ للاستدامة، إلى زيادة انتشارنا. وتعاونت الشبكة بنشاط مع مؤتمر القمة المعني بالمستقبل من خلال المناسبات الجانبية والندوات عبر الإنترنت وإطلاق دعوة للعمل حددت الأفكار الرئيسية لميثاق المستقبل وتنفيذه.

1 - تكامل المعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

55 - خلال فترة السنتين، عزز برنامج بون التابع للمعهد التنمية المستدامة من خلال توليد المعارف وبناء القدرات وإشراك أصحاب المصلحة. وشهدت مناسبة إصدار النسخة الألمانية من التقرير الرئيسي للمعهد لعام 2022، المعنون "*أزمات عدم المساواة: ترجيح ميزان القوة نحو إقامة عقد اقتصادي اجتماعي جديد*"، التي اشتركت في استضافتها مؤسسة روبرت بوش في برلين، إلقاء كلمات رئيسية رفيعة المستوى ومناقشات بشأن العدالة الضريبية وأعمال الرعاية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشارك برنامج بون في عدة أنشطة استشارية وتعاونية، بما في ذلك تأييدُ ورقة الموقف الصادرة عن وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن انعدام المساواة وقيادةُ العمل بشأن العقود الاجتماعية البيئية، وذلك بوصفه عضوا نشطا في شبكة الممارسين التابعة لوكالة التعاون الدولي والمعنية بالتحول الاقتصادي من أجل التنمية. وتتعاون شبكة الممارسين بنشاط مع عمليات مجموعة العشرين، ولا سيما خلال الرئاستين الأخيرتين اللتين تولتهما الهند والبرازيل.

56 - وشملت أنشطة بناء القدرات والتدريب الدورة التدريبية على الإنترنت المعنونة "أزمات عدم المساواة" وإنتاج مذكرات إرشادية بشأن الحد من أوجه عدم المساواة في سياسات وممارسات التنمية. وأشرك مكتب بون أصحابَ المصلحة من خلال رسالة إخبارية، وسلسلة مدونات صوتية عن العقود الاجتماعية البيئية، وكذلك سلسلة المقالات التحليلية الصادرة عن المعهد بعنوان "لقد حان الوقت! لماذا نحتاج إلى عقد إيكولوجي اجتماعي جديد من أجل عالم عادل وأخضر".

57 - وفي عام 2024، عزز البرنامج حضوره المحلي والعالمي من خلال الشراكات الاستراتيجية، واستضافة مجموعات طلابية، والتعاون مع معهد التنمية والاستدامة بشأن أكاديمية تشكيل المستقبل التابعة له ومن خلال المشاركة في حلقة العمل الدولية التي نظمها معهد التنمية والاستدامة بشأن "العقود الاجتماعية والتغيير البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما بعدها". وعرض عمله في فعاليات رئيسية في مدينة بون مثل الاحتفال بالديمقراطية ويوم الأمم المتحدة وفي فعاليات دولية رفيعة المستوى مثل مؤتمر قمة الحلول العالمية في برلين ومؤتمر هامبورغ للاستدامة.

2 - الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد

58 - جمعت الشبكة العالمية للبحوث والعمل من أجل عقد إيكولوجي اجتماعي جديد، منذ إنشائها في عام 2021، مجتمعات البحوث والممارسين والدعوة وتقرير السياسات التي تعمل من أجل العدالة الاجتماعية والمناخية والبيئية في تحالف معرفي وعملي تقدمي. وخلال فترة السنتين، نمت الشبكة بشكل ملحوظ، فوصل

عدد أعضائها بحلول أيلول/سبتمبر 2024 إلى أكثر من 380 عضوًا من أكثر من 70 دولة، يمثلون الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية ووسائل الإعلام. وشكلت الشبكة مجموعات عمل تركز على قضايا تمكين الشباب، والعدالة بين الجنسين، وتحويل الاقتصادات والمجتمعات، والإعاقة والتقاطع. ونُشرت خمسة عروض موجزة للمعهد تناولت مسائل إعادة تصور العقد الاجتماعي البيئي من خلال تصورات بديلة، ومعالجة الفجوة البيئية، ودور نشاط المجتمع المدني القائم على الحقوق في العقد الاجتماعي البيئي في نيبال، والعمال غير النظاميين والتحولات العادلة، وتقييم الجهود الحالية نحو انتقال عادل للطاقة. وكان من أبرز الأحداث الرئيسية حلقة دراسية عالمية للسياسات استضافها المعهد وائتلاف الاقتصاد الأخضر، وهي حلقة جمعت 200 من الخبراء ومقرري السياسات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أكثر من 60 بلدًا للتداول بشأن آفاق العقود البيئية والاجتماعية الجديدة لمستقبل مستدام وبشأن الوعد الذي تنطوي عليه. وتضمنت المناسبة التي استمرت يومين والتي عقدت بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت كلمات رئيسية وجلسات عامة وحلقات نقاش وعروضا تقديمية للخبراء، وشهدت إصدار 'الدراسة العالمية بشأن العقود الاجتماعية البيئية الجديدة' – وهي مجموعة من المقالات القصيرة وعروض الموجزات والمدونات والمدونات الصوتية ومقاطع الفيديو التي تستكشف الرؤى والعمليات وتحديات التنفيذ المرتبطة بالعقود الاجتماعية البيئية الجديدة.

59 – وخلال فترة السنتين، ركزت الشبكة على الأنشطة المتعلقة بقمة المستقبل، وأسهمت في مشاورات المجتمع المدني وصياغة ميثاق المستقبل. وأسهم الفريق العامل المعني بتمكين الشباب بمقال في التقرير المعنون *إشراك الشباب الهادف: حان وقت الإنجاز*، الذي نشره وأصدره مركز التعليم العالمي التابع لمعهد جنيف للدراسات العليا خلال مؤتمر القمة. وأطلقت الشبكة أيضا "دعوة للعمل"، تحدد المقترحات الرئيسية لميثاق المستقبل، وتؤكد على الحاجة الملحة إلى بناء عقود بيئية اجتماعية جديدة، وتشجيع عمليات الانتقال العادلة، وتعزيز المشاركة، وتنفيذ سياسات مالية منصفة، والاعتراف بحقوق الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك، نَظمت الشبكة حلقة دراسية شبكية بشأن "تمكين الشباب من أجل مستقبل مستدام: دمج العقد الاجتماعي البيئي، ونهج الصحة الواحدة، ونهج صحة الكوكب"، ودعت خبراء لمناقشات الفريق العامل المعني بالعدالة بين الجنسين، وحدّثت عمليات التواصل الخاصة بها، بما في ذلك تطوير موقع إلكتروني جديد لاستضافة نواتج الشبكة.

رابعا – الاتصال والتوعية

60 – التواصل الفعال ضروري لمهمة المعهد المتمثلة في ضمان وصول بحوثه التقدمية إلى الجهات القادرة على إحداث تغيير مفض إلى التحول في سياسات وممارسات التنمية الاجتماعية. وخلال فترة السنتين، اضطلعت وحدة الاتصال والتوعية بدور حاسم في إعلاء صوت المعهد وتوسيع نطاق تأثيره العالمي. واحتفالاً بالذكرى السنوية الستين لتأسيس المعهد، أطلقت الوحدة حملة عززت الشراكات وجددت العلامة التجارية وعززت مشاركة أصحاب المصلحة. وقد زادت الأنشطة المبتكرة، مثل معرض "فن المساواة" وحفل يوم العدالة الاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، من بروز المعهد، ووصلت إلى جماهير جديدة، وعززت مكانة المعهد كوسيط معرفي رائد في مجالي أوجه عدم المساواة والعدالة الاجتماعية.

61 - ومع التركيز على تعزيز الحوار وتوسيع نطاق التواصل الرقمي، نفذت الوحدة استراتيجية محكمة في ما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي أدت إلى تعزيز حضورنا على الإنترنت وزيادة عدد متابعينا على وسائل التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة بتصميم وإدارة نظام رصد محسّن لتعزيز التخطيط وإعداد التقارير.

62 - وخلال فترة السنتين، قام المعهد بما يلي:

(أ) إعداد ونشر ما مجموعه 121 من البحوث والنواتج المستمدة من البحوث، بما في ذلك 13 ورقة بحثية، و 16 موجزًا سياساتيا وموجزات أخرى، و 14 كتابًا وتقريرًا، وتسع مقالات صحفية وفصول كتب، و 14 مدونة ومقالة فكرية، و 32 مقطع فيديو و 23 مدونة صوتية؛

(ب) استخدام وسائط الإعلام الرقمية من أجل تقديم البحوث والتواصل مع جمهور واسع، مما أدى إلى أكثر من 000 103 حالة تنزيل للمنشورات[1]، و 000 57 مشاهدة لمقاطع فيديو[2]، وإلى تسجيل عدد متابعين يزيد إجماليه عن 000 119 مستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي للمعهد[3]، بحلول أيلول/سبتمبر 2024؛

(ج) تعزيز المشاركة والحوار عن طريق تنظيم 52 مناسبة (أو الاشتراك في تنظيمها) مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة؛ وبلغ متوسط عدد الحاضرين في الحلقات الدراسية الشبكية التي نظمها المعهد 150 مشاركاً من 49 بلداً في المتوسط، وكانت نسبة الحضور إلى التسجيل 41 في المائة؛

(د) إرسال عشر نشرات إلكترونية[4] لتعميم الأخبار ونتائج البحوث، و 7 رسائل إخبارية إلكترونية تستهدف ممثلي الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في مجال السياسات الإنمائية في الأمم المتحدة وتربط نتائج البحوث بالأيام الدولية للأمم المتحدة.

63 - ويمكن للمعهد أن يؤثر على البحوث وتقرير السياسات من خلال انخراط موظفيه في الأنشطة الاستشارية والتشاورية. ويشمل هذا الانخراط العمل مع الحكومات، وكيانات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومعاهد البحوث، وجماعات الممارسين. وفي عامي 2023 و 2024، شارك موظفو المعهد في أكثر من 472 نشاطاً، تضمنت حضور اجتماعات الخبراء وتقديم مدخلات شفوية وخطية.

خامسا - المسائل المؤسسية

64 - لا يتلقى المعهد تمويلاً من ميزانية الأمم المتحدة ويعتمد في المقام الأول على التبرعات المقدمة من الحكومات والمؤسسات. وفي السنوات الأخيرة، تغير مشهد تمويل البحوث بشكل كبير. فقد حولت الجهات المانحة تركيزها من التمويل المؤسسي إلى التمويل القائم على المشاريع الذي يتم الحصول عليه من

(1) مأخوذ من الرابط التالي: www.unrisd.org.

(2) مأخوذ من الرابط التالي: www.youtube.com/unrisd.

(3) إجمالي المتابعين هو مجموع المتابعين والمشتركين والزائرين الفريدين للمعهد على فيسبوك ومنصة X ويوتيوب وإنستجرام ولينكد إن. وقد بلغ إجمالي عدد المتابعين 000 100 متابع في عام 2022.

(4) مأخوذ من الرابط التالي: www.unrisd.org/ebulletin-list.

خلال عمليات تنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت التطورات العالمية الأخيرة إلى تحويل الأموال بعيدًا عن الأولويات الطويلة الأجل مثل أوجه عدم المساواة والتنمية الاجتماعية، وتوجيهها بدلا من ذلك نحو جهود الاستجابة الفورية للأزمات.

65 - وكان من الصعب على المعهد، بسبب الخصائص التي ينفرد بها، الاستعاضة عن التمويل المؤسسي غير المخصص الآخذ في الانخفاض بالتمويل المخصص لمشاريع معينة. ومن هذه الخصائص التركيز الطويل الأجل، والالتزام بالبحوث البالغة الأهمية وغير التقليدية والمتعددة التخصصات، والتأكيد على التعاون مع باحثين من بلدان الجنوب وتعزيز قدراتهم. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما كانت الشروط المرتبطة بعمليات التماس العروض للمشاريع هي ما يحد من المساهمات المحتملة للمنظمات الدولية، وهذه الشروط قد لا تتيح استرداد التكاليف بالكامل. وعلى الرغم من التحديات، قام المعهد خلال فترة السنتين بتعبئة قاعدة موارده وتنويعها.

66 - وقد انسحبت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في عام 2023 بوصفهما جهتين مانحتين مؤسسيتين قائمتين منذ أمد طويل بعد أن أسهمتا بمبلغ إجمالي قدره 1,190 مليون دولار في عام 2022. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحشد أموال مؤسسية وبرنامجية جديدة، اضطر المعهد إلى استخدام احتياطياته التي راكمها حتى عام 2022 لتغطية نفقاته المؤسسية. وقد اقتصر السحب من الاحتياطيات على نحو 1,301 مليون دولار بفضل التركيز على استرداد التكاليف والإدارة الحذرة. وبلغ إجمالي الاحتياطيات نحو 000 205 دولار في نهاية فترة السنتين.

67 - وقدمت مؤسسة روبرت بوش زيادة أخرى في دعمها المؤسسي في عام 2023 ووافقت على توقيع اتفاق شراكة جديدة لعام 2025. ودعمت المساهمات المالية المتزايدة الواردة من ألمانيا (وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة التعاون الدولي) مكتب المعهد في بون وبرنامج عمله؛ في حين مول دعم مقدم من إسبانيا أنشطة في برنامج العدالة الجنسانية والتنمية.

68 - وفي عام 2024، أصبح المعهد الجهة المضيفة لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية[5]. وقد أُنشئت هذه المنصة المستقلة في عام 2015 استجابة لطلب من مجموعة العشرين لإنشاء مورد فعال لتبادل المعارف مخصص للحماية الاجتماعية. والهدف من الانتقال إلى المعهد هو تعزيز تأثير المنصة وأوجه التآزر مع بحوث المعهد. ويتلقى المعهد أموالاً نيابة عن المنصة من أجل أنشطته ويفرض رسما بنسبة 6 في المائة على الدخل الذي يتلقاه لفائدة المنصة من أجل تغطية التكاليف الإدارية. ومع ذلك، تحتفظ كلتا المنظمتين باستقلاليتهما وتعتمدان على تمويلهما الخاص لتنفيذ أنشطتهما، بما في ذلك التوظيف.

ألف - الإدارة والملاك الوظيفي

69 - في كانون الأول/ديسمبر 2023، جرى الإعلان عن وظيفة مدير. فقد غادر المدير السابق بول لاد المعهد في 31 آب/أغسطس 2024، وعينت كاتيا هوجو مديرة بالنيابة للفترة الانتقالية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، عيّن الأمين العام ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا (شيلي) مديرة جديدة للمعهد. وقد استلمت السيدة سيبولفيدا مهامها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان

(5) انظر: socialprotection.org.

هناك تسعة موظفين يعملون في المعهد. ويضم هذا الفريق المديرة وثلاثة من كبار منسقي البحوث (أحدهم يعمل أيضاً رئيسا لمكتب بون)، وموظف بحوث واحدا، وموظفا واحدا لشؤون البرامج (ممولا من الموقع الشبكي لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية)، وموظفاً لشؤون الاتصال والتوعية، وموظفين اثنين من موظفي الدعم الإداري.

70 - وتحصل مشاريع المعهد على الدعم من محللين للبحوث يعملون بصفتهم استشاريين: فخلال فترة السنتين 2023-2024 كان هناك سبعة محللين للبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك استشاريان يدعمان أنشطة الاتصالات. واستضاف المعهد أيضاً زملاء بحوث زائرين واستفاد من دعم متدرِّبين داخليين.

باء - الحوكمة ومجلس الإدارة

71 - اجتمع مجلس إدارة المعهد في جنيف في 4 أيار/مايو 2023 وعبر تطبيق Zoom في 29 نيسان/أبريل 2024.

72 - وتغيَّر تشكيل المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد انضم إلى المجلس خمسة أعضاء إضافيين هم نائلة كبير (بنغلاديش)، وليلى باتيل (جنوب أفريقيا)، وديبغو سانشيز - أنكوتشيا (إسبانيا)، ودزودزي تسيكاتا (غانا)، وتيمو فويبيو (فنلندا).

73 - وعلى هذا النحو، كان في المجلس، وقت إعداد هذا التقرير، 11 عضوا معينين، وكان مدير المعهد عضوا في المجلس بحكم منصبه.

74 - وخلال فترة السنتين، أحرز المعهد تقدما في تحديث نظامه الأساسي التأسيسي. وقدم المعهد المسودة النهائية إلى رئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس 2024، ولا تزال المسودة النهائية تنتظر الموافقة عليها.

جيم - التقرير المالي

75 - لا يتلقى المعهد تمويلا من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يموَّل كلياً من التبرعات التي تقدمها الحكومات والمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى. وكما أشير سابقا، تغير مشهد تمويل البحوث وتمويل المعهد تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة. فالجهات المانحة تتحول بشكل متزايد من تقديم التمويل المؤسسي العام إلى تمويل المشاريع المخصص. وهذا الاتجاه يجعل من الصعب بشكل متزايد دعم الأدوار المؤسسية الأساسية في مجالات الإدارة والتنظيم والاتصالات.

76 - ووقت تقديم التقرير، وعلماً بأن حسابات عام 2024 كانت لا تزال مفتوحة، قُدرت إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) للفترة 2023-2024 بمبلغ 7,317 ملايين دولار (انظر الجدول). ويصل مجموع النفقات المقدرة إلى 7,925 ملايين دولار. وقد زاد تمويل المشاريع في فترة السنتين هذه مقارنة بفترة السنتين السابقة بنسبة 83 في المائة ليصل إلى 5,895 ملايين دولار بسبب الأموال التي تم تلقيها نيابة عن الموقع الشبكي لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وتمويلُ مشاريع المعهد خلال الفترة 2023-2024 أقل بنسبة 4 في المائة عن الفترة 2021-2022 إذا لم يؤخذ في الاعتبار التمويل الوارد إلى الموقع الشبكي لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

77 - وقُدّر التمويل المؤسسي (غير المخصَّص) للمعهد بمبلغ 1,422 مليون دولار، أتى منه مبلغ 620 351 دولاراً من مؤسسة بوش، ومبلغ 000 400 دولار من فنلندا، ومبلغ 639 470 دولار من جمهورية كوريا، ومبلغ 000 200 دولار من سويسرا (انظر الجدول).

78 - وقُدر التمويل المخصص (للمشروع) بـ 5,895 ملايين دولار، منها 2,859 مليون دولار للموقع الشبكي لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وقدمت ألمانيا 000 868 دولار لبرنامج بون التابع للمعهد. والأموال التي تم تلقيها نيابة عن الموقع الشبكي لمنصة مشاركة المعارف المتعلقة بالحماية الاجتماعية قدمتها إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا (وكالة التعاون الدولي)، والبرازيل، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي (انظر الجدول).

مصادر التمويل، 2023-2024

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	*المبلغ*
البلدان	
أستراليا، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة*	1 295 933
البرازيل، وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع (وزارة التنمية الاجتماعية)*	212 052
كندا، مركز بحوث التنمية الدولية	692 259
فنلندا، وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة	400 000
ألمانيا، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية	868 821
ألمانيا، وكالة التعاون الدولي	63 650
ألمانيا، وكالة التعاون الدولي	278 812
جمهورية كوريا، وزارة الشؤون الخارجية	470 639
إسبانيا، الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي	695 842
سويسرا، وزارة الشؤون الخارجية	200 000
المملكة المتحدة، وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية/شركة DAI Global*	387 277
الولايات المتحدة (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)*	300 000
وكالات الأمم المتحدة	
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*	22 211
منظمة العمل الدولية*	85 282
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	50 000
منظمة الأمم المتحدة للطفولة*	73 696
برنامج الأغذية العالمي*	139 796
مؤسسات البحث وجهات تمويل أخرى	
جمعية دعم أهداف التنمية المستدامة	10 000
مؤسسة بوش	351 620

الجهة المانحة	*المبلغ*
مركز دراسات تعزيز القيمة الاجتماعية	128 148
نادي مدريد	3 808
جامعة كوفنتري	126 861
مؤسسة فورد	60 000
معهد فراونهوفر	16 921
مؤسسة هيونداي موتور تشونج مونج – كو	265 430
الوكالة الكورية للتعاون الدولي	(16 117)
هيئة منهوا للإذاعة	50 000
مؤسسة روزا – لكسمبرغ	54 495
جامعة العلوم التطبيقية والفنون للمنطقة الغربية لسويسرا	20 526
جامعة لوزان	8 979
المجموع	**7 316 941**

ملاحظة: التقديرات في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، باستثناء الإيرادات المتنوعة.

* استُلمت بالنيابة عن منصة socialprotection.org.